ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي تغييراً جذرياً. واذا كانت اسرائيل وقفت خارج دائرة الحرب، فان الحرب أفقدت الكفة العربية أثقالاً كثيرة ووازنة، انضافت، بموجب مفهوم «الصراع الصِفْري»، مكاسب الى الكفة الاسرائيلية.

اسرائيلياً: احتسبت اسرائيل نصر القوات المتحالفة في حرب الخليج نصراً لها، وبخاصة انها تعرّضت لصواريخ عراقية سقطت على أرضها. وقد تمثّل جوهر النصر الاسرائيلي في تدمير القوة العراقية واسقاطها من مجموع القوى العربية. فاذا أضفنا الى ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وتدفّق الهجرة اليهودية من دول حلف وارسو المنحل الى الارض المحتلة، يتبيّن لنا مدى القوة المعنوية والمادية التي ولّدها اختلال ميزان القوى في الفكر التفاوضي للطرف الاسرائيلي.

دولياً: تمسّك العرب بالشرعية الدولية وقراراتها، وهو سلوك سليم دولياً وقانونياً. وكانت طريقة تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي في شأن أزمة الخليج، بدءاً من القرار الرقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠، وانتهاء بالقرار الرقم ٧٧٨ بتاريخ ٣/١٠/١٩٩٢ القاضي بمصادرة الارصدة المالية العراقية، ومروراً بأكثر من عشرة قرارات بينهما، النموذج الذي طلب العرب اقتباسه في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بيد ان وقائع مسيرة السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١ ولا تزال متواصلة، لم تتبنَّ المطلب العربي. ذلك ان اسرائيل ترى ان القرار الرقم ٢٤٢ لا يشترط الانسحاب التام من جميع الاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧، وان القدس الموحّدة وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ ليسا موضوعين للتفاوض، وان سياسة التوطين اليهودي ستستمر في المستوطنات «غير السياسية»، وان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي قضى بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية هو قرار غير ملزم، وخاضع للتفاوض. ان ما نود ان نشير اليه في هذا المجال، هو انه لم يكن للمفاوض الاسرائيلي ان يفسّر القرار الرقم ٢٤٢ تفسيراً ينتهك مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المنظمة الدولية، وان يتخذ مواقفه التي أوجزناها في السطور السابقة، لو لم يكن ميزان القوى راجحاً لمصلحته.

وبالطبع، لا تقتصر العلاقة ذات التأثير المتبادل بين ميزان القوى وعملية التفاوض على دائرة التفاوض الثنائي في عملية السلام، أي بين اسرائيل وكل من سوريا وفلسطين والاردن ولبنان، وانما تمتد الى الدائرة الثانية التي تشمل التفاوض متعدّد الطرف، والتي تتناول بالبحث قضايا نوعية محدّدة، أنشىء لها خمس لجان تتولّى بحث الموضوعات الآتية: الامن الاقليمي والحد من التسلّح، التعاون الاقتصادي، المياه، اللاجئين، البيئة. واذا كانت العلاقة بين الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي وقضايا التعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والبيئة ليست شديدة الوضوح، فانها تشكّل جوهر القضية الاولى، وهي «الامن الاقليمي والحد من التسلّح».

ان الحد من التسلح هو الابن الشرعي للسلام وسيادة الامن الاقليمي. والعكس ليس صحيحاً دائماً. فقد يكون هناك حدّ من التسلح مفروض على أطراف نزاع ما، ولا يكون هناك سلام قائم بين تلك الاطراف، وعلى هذا، فثمة سلسلة مترابطة من الحلقات، يتوالد بعضها من بعض، اذا فقدت حلقة منها، انقطعت السلسلة. ويأتي الحد من التسلح، كحلقة تولد من حلقات ترسيخ الامن الاقليمي وتتبعها. وينطبق هذا المفهوم، أكثر ما ينطبق، على حال منطقة الشرق الاوسط، من حيث اطلالتها على السلام، ومن حيث توفير دعاماته، ثم من حيث توفير العوامل اللازمة لحمايته وصيانته.